أبادي يؤكد دعم خامنئي للمساعي السورية ـ السعودية في لبنان.. ووليامز ينفي علمه بصدور القرار الإتهامي قبل فبراير

مصادر: تنفيذ تسوية «س ـ س» على مراحل.. والتكتم أقوى إشارة على جديتها

بيروت ـ عمر حبنجر والوكالات

تلفظ السنة الميلادية العاشرة بعد الألفين ما تبقى من انفاسها، ومع ذلك مازال لديها في ايامها الباقيات ما يغذي التجاذبات المستدامة، بين اللبنانيين بعناصر التباعد غير المعقول ولا المبرر. انها المحكمة الدولية واخواتها ومتفرعاتها، التي بدأت مع هذه السنة، دون ان تنتهي معها، فلا القرار الاتهامي المنتظر حدد، ولا ملف شهود الزور الذي طرح في طريق المحكمة انحسر. حملة المعارضة على المحكمة الدولية تشتد كلما لاح في الافق طيف القرار الاتهامي المرتقب، من التسييس الى التضليل الى النسب الاميركي الاسرائيلي، وهذا ما فاض بالمدعي العام بلمار ودفعه الى القول في تصريح علني: ان من يتهم المحكمة بالتسييس خائف من حكمها. وبدوره يقول نائب بيروت عن كتلة المستقبل د.عاطف مجدلاني ان الهدف من المحكمة هو معرفة الحقيقة والوصول الى العدالة، وليس الانتقام ولا الثأر «لان هذا لن يعيد شهداءنا»، انما لتأمين حرية الحياة السياسية واحترام الرأي الآخر، ووقف الاغتيالات.

فنيش: العدالة هدفنا

بينما يرد وزير حزب الله محمد فنيش ضمنا على كلام بلمار ونواب المستقبل، بالتأكيد على ان العدالة هي الهدف بالنسبة لحزب الله ايضا، وان الحقيقة هي المبتغى كذلك، وليس الاطر والاشكال التي نسمع عنها والتي تخضع لنفوذ الدول الكبرى وللحسابات السياسية.

بيد ان نائب جزين عضو كتلة الاصلاح والتغيير ميشال حلو، امل الا يطول تعطيل الحكومة لان الوضع المعيشي ضاغط كفاية، لذلك نحن طالبنا بت البند الاول على جدول الاعمال وهو البند المتعلق بـ«شهود الزور». وقال في تصريح لـ«صوت لبنان» اننا نخشى من ان تؤثر الاطالة على الاوضاع سياسيا وامنيا، ونخشى ايضا العراقيل التي تضعها الولايات المتحدة امام هذه المساعي، واكثر من ذلك نخشى ان تكون التسوية المطروحة عملية محاصصة سياسية وطائفية، لان المضمون السياسي الداخلي يجعلني اخشى ذلك.

وقال ردا على سؤال عن مسؤولية كتلته ومعها حزب الله في ربط موضوع شهود الزور بالامور الحياتية للناس، بأنه عندما يكون هناك هاجس امني عند المواطن، تكون له الاولوية على كل الهواجس الباقية، لذلك يجب التصدي اولا للهاجس الامني عند المواطن ومن ثم للهاجس المعيشي، ولهذا كان موقفنا الذي لا نلام عليه، لانه يأخذ بعين الاعتبار الوضع النفسي والحياتي لكل الناس.

كثيرون تفاءلوا بنهائيات باسمة للمساعي السعودية ـ السورية، وكثيرون بنوا حساباتهم على هذه القاعدة، وهنا تقول مصادر مطلعة ان التوقعات تتجه لأن يتم تفعيل المضامين العملية لحل الـ «س ـ س» في لبنان خلال الاسابيع الثلاثة الاولى من العام المقبل، وسيكون مطروحا في هذه الفترة تفعيل عمل الحكومة اللبنانية وربما اجراء بعض التغييرات فيها اذا اقتضت التسوية ذلك، علما ان التسوية سيكون تنفيذها على مراحل ولن تعلن دفعة واحدة.

وأضافت المصادر ان المعلومات حول التسوية أصبحت واضحة للشخصيات العربية واللبنانية المعنية بها والمشاركة في التفاوض بشأنها، ولكن التكتم على مضمونها هو أقوى اشارة الى جديتها والى انها ليست من اجل الاستهلاك السياسي أو شراء الوقت.

وفترة الانتظار غير المتوترة التي تشهدها الساحة اللبنانية الآن تعود الى ان القوى الاساسية في لبنان باتت تعرف الى أين تتجه عملية التسوية وهي واثقة من نجاحها، كما ان النجاح الواعد لمفاوضات ايران ـ أميركا في جنيف خلق اتجاها عاما للتهدئة ليس فقط في لبنان، بل أيضا في العراق. وهذا الاتجاه سيستمر حتى نهاية الشهر المقبل موعد لقاء اسطنبول.

وهذا الوقت المريح دوليا يسمح لكل من الـ «س ـ س» وفرنسا وتركيا تكثيف النشاط من أجل وضع اللمسات الاخيرة على صيغة التسوية والتوافق على توقيت إعلانها والشكل الذي سيكون عليه هذا الاعلان الذي ربما بحسب المعلومات يكون محتضنا اقليميا ودوليا.

لكن لون الشفق الذي يواكب غروب هذه السنة، لا يوحي بأنه لمجرد ان نتفاءل بالخير سنجده عند البعض، وان الكثير من التطمينات التي قيلت او سمعت، كانت سياسية اكثر منها حقيقية، وهدفها تبريد المشاعر الشعبية، او بالاحرى ذر الرماد في العيون، كي لا تبصر ما لا يراد لها ان تبصره، ولتبقى على ظنونها بان هذه المساعي حقيقية، وليست مجرد طائرات ورقية.

في غضون ذلك استغربت اذاعة «النور» الناطقة بلسان حزب الله تصريحا اميركيا يدعي نفي العلم بأي مسعى سعودي سوري يسبق صدور قرار الاتهام، واضافت الى ذلك ما بشرت به صحيفة نيويورك تايمز من فتنة تنطلق من لبنان لتصل الى العالم العربي، كاشفة أن مصالح لبنان في الحفاظ على التوازن الطائفي الدقيق قد لا تتطابق مع رؤية ومصالح الولايات المتحدة الأميركية.

جهد كبير جداً

بيد ان صحيفة السفير البيروتية نقلت عن شخصية لبنانية رسمية بارزة زارت دمشق مؤخرا، كلاما عن بعض المسؤولين السوريين، انه خلافا للجو الخلافي السائد في لبنان فإن المشاورات السورية ـ السعودية افضت الى اتفاق على المبادئ العامة لحل الأزمة الراهنة في لبنان.

وقالت: ان الجهد المبذول في هذا السياق كبير جدا، والجميع يعول على جهد لبناني مواز يسهم في تنفيذ الحل، وتوقعت الشخصية زيارة قريبة لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله الى دمشق لوضع الأسس التفصيلية للتسوية المنشودة.

من جهته، رئيس اللقاء النيابي الديموقراطي النائب وليد جنبلاط قال امس ان من حق اللبنانيين ان يطرحوا التساؤلات الكثيرة حول القرار الاتهامي الذي يتبين يوما بعد يوم انه قرار مسيس في مكان ما.. وينطوي على مخاطر كبرى على البلد.

واسف جنبلاط في تصريح للسفير ان يكون في لبنان من لا يقبل او يعترف او يسمع بأن اسرائيل تعتدي علينا وتتجسس علينا.

وأشار الى ان هؤلاء لا يهتمون بشبكات العملاء ولا بما يجري في قطاع الاتصالات ولا بالاختراق الاسرائيلي له، كما لا يريدون الاعتراف بالاكتشاف الجبار للجيش اللبناني في الباروك وصنين وربما ان هناك اماكن اخرى معتبرا ان الهم الأساسي للبعض منصب على تحييد اسرائيل متناسين العامل الاسرائيلي العدواني والتخريبي على لبنان وكل العرب.

وبعد لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري قيم جنبلاط مسار المساعي السورية ـ السعودية ولو كان بطيئا واعرب عن فرحه لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خارجا من المستشفى وقال ان الجهد السوري ـ السعودي منصب على درء المفاعيل السلبية للقرار الاتهامي.

بدوره، المعاون السياسي للرئيس نبيه بري علي حسن خليل نبه الى ثبوت ما يتسرب من المحكمة الدولية من اتهامات مشيرا الى ان بعض القوى يخاف من متابعة ملف شهود الزور لأنه سيؤدي الى اعاقتها في اتهام جهة سياسية معينة، لافتا الى ان المسعى السوري ـ السعودي جاد، وهو في مرحلة تقدم، متهما من يشكك بهذا المسعى بالعيش على الانقسام. من جانبه، اعلن الوزير عدنان القصار ان الامور في لبنان مؤجلة الى «السنة المقبلة». واضاف بعد زيارة العماد ميشال عون للمعايدة في مقره في الرابية انه متفائل. من جهته، حذر العماد عون من تداعيات ملف شهود الزور على مسيرة الحكومة، نظرا للتهرب المتواصل من احالته وبته في المجلس العدلي.

خامنئي مع المساعي

ولفت السفير الايراني غضنفر ركن ابادي الى ترحيب ودعم ايران للمسعى السوري ـ السعودي، مؤكدا بعد لقائه وزير السياحة فادي عبود ان موقف المرشد الاعلى للثورة الاسلامية الامام السيد علي خامنئي لا يتعارض مع هذا المسعى ولا مع اي مسعى يبذل ويتابع من اجل اجتياز لبنان هذه المرحلة الحساسة، لافتا الى ان الامام خامنئي قد اكد على عقلانية وحكمة اللبنانيين حتى لا يقعوا في الافخاخ والمؤامرات.

لكن كتلة نواب المستقبل اكدت استناد المحكمة الى قواعد واسس مهنية محترمة وراقية لا تشوبها شائبة ولا يعلوها غبار.

الكتلة اشارت في بيان لها الى ان مسألة تحقيق العدالة والوصول الى العدالة هي مهمة من مهمات المحكمة.

ووصفت استمرار تعطيل المحكمة بالحالة الشاذة التي لا يمكن الموافقة على استمرارها.

في غضون ذلك أوضح مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان مايكل وليامز ان المحكمة الدولية والمدعي العام فقط يمكن لهما ان يحددا موعد صدور القرار الاتهامي.

وجاء التوضيح ردا على تصاريح نسبت الى وليامز وانه توقع صدور القرار الاتهامي في فبراير. وقال ان وليامز لم يقل انه يتوقع صدور القرار الاتهامي في شهر فبراير، ولكنه قال لا أتوقع ان أرى هذه القرارات قبل فبراير. وأكد مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ان المحكمة الخاصة بلبنان ومدعي عام المحكمة فقط يمكنها تحديد متى سيصدر القرار الاتهامي.

الرئيس نبيه بري مستقبلا النائب وليد جنبلاط بحضور النائبين وائل ابو فاعور واكرم شهيب (محمود الطويل)

رو: المحكمة تعطي حقوقاً غير مسبوقة للدفاع

بيروت: تفيد معلومات بان رئيس مكتب الدفاع لدى المحكمة فرانسوا رو، ركز خلال زيارته الى بيروت الأسبوع الماضي على ايصال رسالة الى حزب الله عبر محامين ظهروا الى جانب مسؤولي الحزب اخيرا مفادها ان اي محكمة في لبنان او في خارجه لا تعطي حقوقا للدفاع مثلما هي الحال مع المحكمة الخاصة بلبنان.

واكد انه لايزال هناك مجال متاح من اجل تعديل بعض الامور وما يتعلق بقواعد الاجراء والاثبات والاخذ في الاعتبار القانون اللبناني بما يعزز موقع الدفاع، بحيث يمكن تطوير آلية المحكمة من الداخل بما يريح اللبنانيين اكثر، علما بانها ليست المرة الاولى التي تقدم فيها تأكيدات للحقوق التي يتمتع بها مكتب الدفاع.

اعتبر أن لسليمان أسبابه الجوهرية لعدم طرح «شهود الزور» على التصويت

خليل: تعديل بعض مواد الدستور ليس خطأ

بيروت ـ زينة طبّارة

تعليقا على موضوع النزاع بين اللبنانيين حول ملف شهود الزور، رأى عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب د.يوسف خليل ان البعض لم يكن مخطئا في طرحه تعديل بعض المواد الدستورية او اعادة النظر في بعض بنود اتفاق الطائف، خصوصا لجهة صلاحيات رئاسة الجمهورية، وذلك لاعتباره ان ما يجري اليوم من تناقض بين ما نصت عليه المادة 65 من الدستور الداعية الى الاحتكام للتصويت في حال عدم التوافق بين الوزراء على بند معين، وما أناطه «الطائف» برئيس الجمهورية من صلاحية لطرح البند المتنازع عليه على التصويت او عدمه، يستوجب اعادة النظر ليكون اكثر وضوحا منعا لوقوع مجلس الوزراء في شرك المتناقضات الدستورية كما هو حاصل اليوم، ذلك مع ترك هامش في التعديل يعطي رئيس الجمهورية حرية التعامل مع البنود المطروحة وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا لجهة ارتباطها بالواقع الاقليمي والدولي.

ولفت النائب خليل في تصريح لـ «الأنباء» الى انه قد يكون لدى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان أسبابه الجوهرية حيال تمنعه عن طرح ملف شهود الزور على التصويت، لتجنيب البلاد مزيدا من الانقسامات وتحاشيا لاصطدام نتائج التصويت بمصالح بعض الدول الاقليمية والدولية المتداخلة بالسياسة اللبنانية، وذلك لأن المحكمة الدولية تتجاذبها مصالح تلك الدول، مما يحتم على اللبنانيين تجنيب لبنان تداعيات تلك التجاذبات من خلال اتخاذ القرار المناسب حيال طرح الملف على التصويت أو عدمه، وهو ما يحاول رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان تصويبه بناء على ما تفرضه المصلحة اللبنانية العليا.

يوسف خليل

وردا على سؤال حول رؤيته للحل في ظل تمسك كل من الفريقين 8 و14 آذار بموقفه، لفت النائب خليل الى ان الحل يكمن في اعطاء المبادرة السعودية ـ السورية مساحة من الوقت الكافي للوصول الى صيغة ترضي جميع الأطراف اللبنانية وتحول دون انزلاق لبنان الى مزيد من الانقسامات العمودية والمواجهات السياسية.

ولفت النائب خليل الى ان لبنان ليس البند الوحيد المدرج على جدول اعمال التفاهم السعودي ـ السوري انما هو مدرج مع مجمل القضايا الساخنة في المنطقة العربية، وأهمها الملف العراقي و«حماس» والعلاقة السورية ـ الإيرانية، والخليجية ـ الإيرانية، مشيرا الى انه وبالرغم من تشابك الملفات المذكورة، الا ان هناك تأكيدات بعدم حصول خلاف سعودي ـ سوري حول الملف اللبناني لمنع الأمور في الداخل اللبناني من الخروج عن نصابها.

ومن جهة أخرى، يرى النائب خليل ان كلام المرشد الأعلى للثورة الاسلامية علي خامنئي لم يكن أكثر صعقا وخطورة مما أثاره وزير الخارجية البريطانية وليام هيغ الذي بشّر اللبنانيين قبل الأعياد بأحداث دامية آتية اليهم، مشيرا الى ان خامنئي وبغض النظر عما اعتبره او لم يعتبره البعض تدخلا في الشأن اللبناني، فهو لم يعد اللبنانيين، كما فعل غيره، بفتنة او بأحداث تزيد من حجم التدهور الحالي.

وردا على سؤال حول ما أثاره البطريرك صفير عن احتمال انقلاب حزب الله على الدولة اللبنانية ختم النائب خليل لافتا الى ان البطريرك صفير لا يكن اي عداء لأي طرف لبناني ولا يكتنز نوايا مبيتة للتهجم على أحد لكنه نقل هواجس شريحة من اللبنانيين ووجهة نظر البعض من زواره من السياسيين أصحاب المعادلات الأساسية في لبنان، مستبعدا ان يُقدم حزب الله على عمل مماثل.

أكد أن رئيس الحكومة قدم 3 مبادرات حقيقية

خوري: الاتصالات ليست مقطوعة بين الحريري وجنبلاط لكن الدور التوافقي ليس انتقالاً من طرف إلى الآخر

بيروت ـ خلدون قواص

لفت مستشار رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري النائب السابق غطاس خوري الى ان الرئيس الحريري قدم ثلاث مبادرات حقيقية، الاولى ازال فيها الاتهام السياسي عن سورية وفتح علاقات جديدة معها وذلك من اجل الاستقرار والهدوء في لبنان، والثانية حين قال ان هناك شهود زور والثالثة حين قال انه مهما كانت النتائج فهو يرفض الفتنة ويرفض ان تتحول دماء رفيق الحريري الى فتنة في البلد، لكن في المقابل لم تكن هناك اي مبادرة من الطرف الآخر.

وفي حديث الى قناة «ال.بي.سي»، قال خوري: المطروح علينا ليس تسوية، بل اما ان نعلن هزيمتنا واما سيكون هناك تغيير على الارض، ما يعني ان المطروح هزيمة او هزيمة، لافتا الى ان حزب الله مشارك في الحكومة لكنه في الوقت عينه لا يريد ان ينصاع لأي من مبادئ الشراكة في البلد، وبالتالي هناك محاولة لتقويض كل ما يمثل مؤسسات الدولة، وتابع: قد تكون المعارضة اتخذت قرارات لا تتوافق مع خيارات القوى الاقليمية في المنطقة، وهذا يظهر من خلال ما اعلنه رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط حين قال انه لم يوح من سورية بالتصويت على موضوع شهود الزور في الحكومة، اي ان السوريين ليسوا موافقين او لا يدعمون منطق التعطيل.

وعن دور جنبلاط وموقعه، قال خوري: الدور التوافقي لا يكون بالانتقال من طرف الى آخر، مؤكدا ان الاتصالات ليست مقطوعة بين الحريري وجنبلاط.

وحول كلام المرشد الاعلى في الجمهورية الاسلامية الايرانية السيد علي خامنئي، اعتبر خوري ان كلامه عالي الوتيرة ويمس قرارا دوليا بانشاء محكمة اقرتها الدولة اللبنانية، فهل كلام خامنئي الذي اعتبروه كلاما مبدئيا ايرانيا لا يعتبر تدخلا خارجيا في الشؤون الداخلية في حين ان قرار اميركا الداعم للمحكمة يعتبر كذلك؟ مشيرا الى ان المحكمة الدولية قرار دولي يتجاوز كل الامور التي تجري في الداخل، هذا واكد خوري ان احدا لا يعرف حقيقة ما يبنى عليه القرار الاتهامي.

أخبار وأسرار لبنانية

جنبلاط ينفي علمه بالطبخة: يؤكد النائب وليد جنبلاط في مجالسه الخاصة انه من المسؤولين والقيادات الذين لا يملكون معلومات حول التسوية التي تطبخ بين سورية والسعودية، ولا يعرف تفاصيلها، بل كل ما يعلمه هو ان الحوار لم يتوقف والمبادرة لإيجاد حل لم تتعطل.

وضع الخلافات على الرف مؤقتا: يتجه بعض القوى السياسية الى تقديم اقتراح الى المسؤولين يقضي بوضع الخلافات السياسية على تنوعها على الرف ولو لأسبوعين ليتسنى للمسؤولين الانصراف في أثنائها الى عقد جلسات لمجلس الوزراء لمناقشة وإقرار بنود ملحة تتصل بالشؤون الحياتية، خصوصا ان المعلومات المتوافرة تشير الى تأخر صدور القرار الاتهامي الى شهر مارس المقبل.

الأسد لم يعط ساركوزي التزامات: يقول ديبلوماسي فرنسي في بيروت ان الرئيس السوري بشار الأسد لم يعط الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أي التزام على الصعيد السياسي وجهود التسوية للأزمة الراهنة في لبنان، ولكنه أعطى انطباعا واضحا بأنه غير راغب في تدهور الأمور في لبنان وبأن الاتصالات جيدة مع السعودية حول لبنان. وحسب هذا المصدر فإن فرنسا مقتنعة بأن لسورية هامش تحرك للعمل على تهدئة الأمور أو بالعكس لتركها تشتعل. ولكن ما بدا من محادثات الأسد في الإليزيه ان دمشق لا تريد انفجار الوضع في لبنان، وهي قلقة جدا من احتمال حصول تدهور.

الاتصالات بين نحاس والحريري مقطوعة: يقول أحد نواب الأكثرية ان العلاقات بين وزير الاتصالات شربل نحاس ورئيس الحكومة سعد الحريري لم تتحسن بعد السجال الساخن الذي دار بينهما في إحدى جلسات مجلس الوزراء بعدما اتهم نحاس الرئيس الحريري بأنه يقع تحت تأثير الخارج مشيرا الى إسرائيل، الأمر الذي أغضب الحريري الذي رد عليه بعنف، وتوترت أجواء الجلسة فتدخل الرئيس ميشال سليمان لوضع حد لـ «المواجهة» بين الوزير ورئيس حكومته. ومنذ ذلك التاريخ لم تصطلح العلاقات بين الرجلين وانقطع نحاس عن زيارة السرايا. ويشير أحد السياسيين في الأكثرية الى تصرفات نحاس المتأثرة بما جرى، بحيث أقدم في الآونة الأخيرة على تسليم الرئيس نبيه بري التقرير المتعلق بالاختراقات الإسرائيلية لشبكات الاتصالات في لبنان، قبل ان يقدمه الى رئيس الحكومة، مما يشير الى ان العلاقة بينهما لاتزال شبه مقطوعة من دون ان تفلح المساعي في معالجتها.

جهود فرنجية للإصلاح بين عون وسكاف: يقوم النائب سليمان فرنجية بجهود مكثفة من أجل إنجاز مصالحة بين رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون والنائب السابق إيلي سكاف. وعقد لقاء بين فرنجية وسكاف في منزل زعيم تيار المردة وهو ليس اللقاء الأول بينهما في هذا الصدد من أجل ترتيب المصالحة المشار إليها، وتردد ان لقاء المصالحة سيعقد قريبا وبحضور فرنجية.

المواجهة بـ «وردة ـ وزهرا»: حبكت النكتة مع النائب انطوان زهرا لدى سماعه النائب عقاب صقر وهو يقول ان من سيهاجمنا سنقابله بوردة وزهرا، فقال: «صقر وضع قصة المواجهة عند «القوات» (وردة نسبة الى وزير القوات سليم وردة وزهرا نسبة الى النائب عن القوات انطوان زهرا) وطلع منها».

شغور رئاسة مجلس القضاء الأعلى: إذا كان شغور منصب المدير العام للأمن العام بإحالة اللواء وفيق جزيني الى التقاعد وتعذر تعيين مدير عام أصيل نتيجة الوضع السياسي الراهن وتعطيل أعمال مجلس الوزراء، أدى الى ملء الموقع بالإنابة بواسطة أعلى ضابط يحمل رتبة عميد في الأمن العام هو العميد ريمون خطار، فإن الأمر يختلف في مجلس القضاء الأعلى الذي سيحال رئيسه القاضي غالب غانم الى التقاعد ابتداء من اليوم الثاني من السنة الجديدة، ولا يمكن ان يشغل هذا الموقع بالأصالة إلا قاض ماروني (حسب العرف) يعينه مجلس الوزراء، على الرغم من ان المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا هو نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى لكنه ليس الرئيس الأول لمحكمة التمييز، ولا رئيس الهيئة العامة لدى محكمة التمييز وليس رئيسا للمجلس العدلي، وهي كلها مراكز يشغلها رئيس مجلس القضاء الأعلى بمجرد تعيينه في هذا المنصب. من هنا تتخوف مصادر قضائية معنية من ان يستمر الخلاف السياسي الذي جمد أعمال مجلس الوزراء وحصرها ببند لا توافق عليه يحمل اسم «بند شهود الزور»، الأمر الذي سيؤدي عمليا الى تعطيل أعمال المجلس العدلي (الذي يرأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى)، اضافة الى عدم انتظام عمل الهيئات القضائية الأخرى التي يرأسها الرئيس الأول للقضاء.

مغتربون مسيحيون يبيعون في راشيا ومقيمون مستاؤون: بدأ منذ فترة زمنية غير بعيدة مغتربون مسيحيون في منطقة راشيا بإرسال تفويض لأقاربهم لبيع مئات الدونمات من الأراضي والمنازل ما لقي استهجانا ورفضا من قبل المسيحيين المقيمين، علما ان مئات من العائلات المسيحية من أبناء المنطقة امتصتها كندا والبرازيل وأميركا وباع هؤلاء ما يقارب 80٪ من منازلهم وعقاراتهم وما تبقى لا يعدو كونه أطلال منازل وأراضي معروضة للبيع. وتتركز أملاك المسيحيين العقارية في كفر مشكي ومحيطها وراشيا ومحيط ضهر الأحمر وكفر قوق.

تسلل 20 من فتح الإسلام إلى أوروبا: خروج 20 عنصرا من «فتح الإسلام» من مخيم عين الحلوة والتسلل الى أوروبا، طرح سؤالا لدى جهات أمنية لبنانية وغربية عمن أمن لهم المعابر، وما الوسائل التي استخدموها؟

حتى موعد القرار الاتهامي.. فترة عد عكسي أم إعادة تموضع؟

تحليل إخباري

بيروت: تقول مصادر ديبلوماسية مراقبة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك: بحسب المؤشرات، سيتسلم القاضي التمهيدي في المحكمة في لاهاي، طلب المدعي العام دانيال بلمار النظر في إصدار قرارات ظنية اتهامية ضد عدد من الأفراد ـ ربما ثمانية ـ في الأيام المقبلة أو في الأسبوعين الأولين من شهر يناير. بعد ذلك، يتفحص القاضي التمهيدي الحالات المطروحة أمامه، ويقرر على ضوء المعطيات التي يدعمها بلمار قانونيا اما أن يصدر القرار الظني في شأن جميع الأفراد أو أن يعيد الى بلمار الملفات ويطلب منه العودة اليه إذا رأى القاضي أن أحد الملفات ناقص أو ضعيف.

والمهلة الزمنية لموعد إصدار القرارات الظنية والكشف عن الأسماء قد تستغرق بضعة أسابيع ربما ستة أسابيع من موعد تسلم الملفات إذا كانت كاملة وجاهزة بلا حاجة الى إعادتها الى بلمار، او أطول إذا كانت ناقصة.

منطقيا وواقعيا، لن تكشف المحكمة رسميا أسماء الذين سيصدر القرار الاتهامي بحقهم إلا بعد استكمال القاضي التمهيدي دراسته الملفات. فعندئذ فقط يكشف عن الأسماء. وهذا، نظريا، قد يتم في شهر يناير وقد لا يتم قبل حلول شهر مارس، بحسب المصادر.

وهذه الفترة الزمنية ليست بالضرورة إذن، فترة تصعيد وعد عكسي الى المواجهة العسكرية. لربما هي فترة إعادة التموضع وبعث رسائل تلميح بالاستعداد للخوض في تفاصيل الصفقات. ولربما هي، من ناحية أخرى، مرحلة كشف الأوراق والكف عن تنسيق الأدوار.

هذا ويقول مصدر مراقب انه اذا صدر القرار الاتهامي قبل تمخضه عن نتيجة سيتخلى الحزب عن الوساطة ويفعل ما يراه في مصلحته. ومن هنا قول السيد نصر الله «تلفزيونيا» للناس إذاك لكل حادث حديث. ولهذا القول سببان. الاول، رفض إعطاء الخصوم فرصة للاستعداد لمواجهة خطوات معروفة سلفا. والثاني، الحرص على البحث في الآليات التي تعتزم «المحكمة» استهدافها لتنفيذ مضمون قرارها الاتهامي وفي الوقت نفسه في وسائل مواجهتها.